جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم الشريعة الإسلامية
الدراسات العليا والبحوث

آراء القاضي أبو علي بن أبي هريرة الأصولية
(٣٤٥ هـ)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية

إعداد الباحث

عبدالله حسين سالم عبدالله

إشـــراف

الأستاذ الدكتور/ إبراهيم محمد عبد الرحيم

الأستاذ بقسم الشريعة الإسلامية بالكلية

العام الجامعي

١٤٣٧هـ/٢٠١٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ }

صدق الله العظيم

سورة التوبة الآية رقم (١٢٢)

الإهـداء

. إلى معلم البشرية الخير ، والمحبة ، والسلام نبي الرحمة للإنسانية جمعاء محمد بن عبد الله . صلى الله عليه وآله و سلم . .

ـ إلى روح والدي الذي مات قبل أن يرى ثمرة زرعه ، فقد أدخلني الأزهر الشريف رغبة منه في تحصيل العلم الشرعي .

ـ إلى والدتي العزيزة التي قدمت لي كل أنواع الدعم أدعو لها بطول العمر والصحة والعافية .

. إلى سندي في أحزاني ومسراتي أخواي سيد ، ومحمد .

. إلى زوجتي ، وأبنائي محمد ، ومريم ، وأحمد ، وملك .

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

الشكر لله أولاً وآخرًا ؛ سبحانه هو المتفضل بالتكليف أولاً ، والمتفضل بالمعونة آخرًا ، فهو المتفضل أولاً وآخرًا .

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أقدم الشكر الجزيل ، والعرفان الوفير لهذا الصرح العلمي الشامخ- كلية دار العلوم- وأخص منها قسم الشريعة الإسلامية- ممثلاً في أساتذته العلماء الفضلاء وعلى رأسهم العالم الجليل فضيلة الأستاذ الدكتور / إبراهيم محمد عبد الرحيم أستاذ الشريعة الإسلامية بالكلية الذي كان لي الشرف الكبير أن يكون المشرف على الرسالة ، وقد كان له الأثر الكبير في إخراجها بهذه الصورة النهائية ، وقد بذل معي جهداً مشكوراً ، وأخذت من وقته الثمين الكثير فجزاه الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء .

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير للعالمين الجليلين ، فضيلة الأستاذ الدكتور/ محمد السيد الدسوقي أستاذ الشريعة الإسلامية بالكلية ، وفضيلة الأستاذ الدكتور/ عطية السيد فياض أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر الشريف – حفظهما الله ورعاهما- لتفضلهما وتكرمهما بمناقشة هذه الرسالة وتقديم التوجيه والنصح لتخرج الرسالة بحلة بهية نافعة بإذن الله . تعالى . فجزاهما الله عني خير الجزاء .

كما أشكر والدتِي العطوف الشفوق التي قدمت لي كل أنواع الدعم ، ووالدِي الكريم الذي أدخلني الأزهر الشريف . رغبة منه في تحصيل العلم الشرعي .... رحمه الله رحمة واسعة ، وأسكنه من فردوسه الأعلى

كما أشكر كل من مد لي يد العون ، ولو بكلمة خالصة لوجه الله . تعالى . فجزى الله الجميع عني خير الجزاء .

الباحث

الفهـــارس

١ – فهرس الآيات القرآنية .

٢ – فهرس الأحاديث النبوية .

٣ – فهرس الأعلام المترجم لهم .

٤ – المصادر والمراجع .

٥ – فهرس الموضوعات .

المقدمة

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الأولين ، والآخرين ؛ سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد :

فقد أرسل الله نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ فكان أذنَ الخير التي استقبلت آخر إرسال السماء لهدي الأرض ، ولسان الصدق الذي بلغ عن الحق مراده من الخلق ، وكانت رسالته خاتمة لرسالات السماء ؛ فقد أرسله الله للعالمين ، وبين لهم كل ما يصلح حالهم ، يقول تعالى : { مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ }(١) فأودع الله ـ سبحانه وتعالى ـ مراده من عباده في النص الشريف ـ قرآن كريم وسنة نبوية مطهرة ولما كانت النصوص متناهية والحوادث غير متناهية كان لزامًا على العلماء أن يجتهدوا لكي يتوصلوا إلى حكم لكل المستحدثات ، وليس ذلك بمحض عقولهم ولا يتحقق بالجمود عند النص فكانت الحاجة إلى علم أصول الفقه " فإن أشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع واصطحب فيه الرأي والشرع ، وعلم الفقه وأصوله من هذا القبيل، فإنه يأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل ، فلا هو تصرف بمحض العقول بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول ، ولا هو مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد " (٢) .

إن علم أصول الفقه من أعظم العلوم الشرعية ، وقد هيأ الله ـ سبحانه وتعالى ـ من أبناء هذه الأمة رجالا نهضوا بعلوم الشريعة الإسلامية عامة ، وبعلم أصول الفقه خاصة ، الذي يعد قاعدة الأحكام الشرعية وأساس الفتوى الفرعية ، التي توصل إلى معرفة الأحكام الشرعية لله ـ تعالى ـ في كتابه وسنة رسوله الكريم ـ صلى الله عليه وسلم ـ التي بها صلاح المكلفين في العاجل والآجل .

---

(١) سورة الأنعام جزء من الآية رقم (٣٨) .

(٢) المستصفى للغزالي ص٤ ، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي ، ط : دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م ، عدد الأجزاء :١ .

وإن ابن أبي هريرة ـ رحمه الله ـ أحد أئمة هذا العلم الجليل الذين أنجبتهم الأمة الإسلامية ، فترك لنا ثروة عظيمة في الفقه ، وأصوله ، وانتشر صيته بين العلماء الكبار ، ولاسيما عند الشافعية فإن كتبهم مليئة بآرائه ، وحتى غير الشافعية من المذاهب الأخرى ، فكان عنوان البحث " آراء القاضي أبو علي ابن أبي هريرة الأصولية ت ٣٤٥ هـ " .

أهمية البحث :

إن معرفة آراء العلماء ، لاسيما أهل الشأن منهم في موضوعات شتى ، مثل أصول الفقه ؛ يعد عاملا مهما في قضايا كثيرة ، منها توضيح صورة المسألة ، ومنها تحديد محل النزاع ، وموضع الخلاف ونوعه فكم من مسألة نوقش فيها الخلاف وإذا بموضع النزاع غير متحد ، أو أن الخلاف لفظي ، ومنها تقييد المسائل لما قد يطلقه بعض المصنفين ، ومنها تصحيح مذاهب العلماء فيما قد ينسب إليهم من أقوال لا يذهبون إليها ، بأن تكون الحكاية عنهم خطأ ، أو خطأ في فهم كلام الأئمة أو استدراكًا لنقل أو تحريرًا لمذهب ، أو النقل عن كتب مفقودة ، مع ما للعلماء الأوائل من صفاء الذهن ودقة الرأي .

أسباب اختياري لهذا الموضوع :

هناك أسباب كثيرة دفعتني لأن أقوم بجمع ودراسة آراء ابن أبي هريرة الأصولية ، وإظهارها في مؤلف مستقل ، منها بعد توفيق الله ـ تعالى ـ ما يلي :

أولاً: المكانة العلمية التي يتمتع بها ابن أبي هريرة بين علماء الشافعية خصوصا وعلماء عصره عمومًا.

ثانيا: كثرة تلاميذ ابن أبي هريرة ومكانتهم العلمية بعد وفاته فقد أثروا وأثَّروا في المذهب الشافعي في الفترة التي عاشوا فيها.

ثالثًا: أن التاريخ لم يحفظ لنا شيئاً من كتابات عالمنا . رحمه الله . في الأصول إلا مسائل منثورة لم تفرد ببحث مستقل حسب علمي؛ فرأيت أن أجمعها في كتاب واحد.

مشكلة الدراسة :

إن دراسة آراء ابن أبي هريرة مع مقارنة آراءه بآراء العلماء السابقين تطرح أمامنا بعض التساؤلات : ما هي آراء ابن أبي هريرة التي وصلت إلينا ؟ ومدى نسبتها إليه وتوثيقها ؟ والقيمة العلمية لهذه الآراء ؟ ومدى اعتبارها عند المقارنة بآراء العلماء ؟ ومدى توافقها مع المذهب الذي ينتسب إليه ، وهل اتفقت مع آراء الجمهور ، أو اختلفت ؟ وإذا كان ثمة خلاف فهل يتفرع عليه أحكام ؟ أو أن الخلاف لفظي ؟

الدراسات السابقة :

لم أعثر . فيما اطلعت عليه . على بحث علمي يتناول آراء عالمنا ابن أبي هريرة . رحمه الله . في الفروع ولا في الأصول .

منهجي في البحث :

١- التزمت في منهجي للبحث: (منهجاً استقرائيًا ، مقارنًا).

(أ) – المنهج الاستقرائي: حيث قمت بالرجوع إلى كتب أصول الفقه التي ذكرت آراء ابن أبي هريرة . رحمه الله . ، واستخرجت منها آراء عالمنا في مختلف أبواب الأصول والتي بلغت نحو أربعين مسألة.

ب –المنهج المقارن: عرضت ما قال به ابن أبي هريرة . رحمه الله . على الكتب ، والمصادر المعتمدة في أصول الفقه ، ثم تأكدت من أقوال المذاهب من مصادرها المختلفة ، وقد بدأت بذكر أقوال العلماء قبل قول ابن أبي هريرة في كل مسألة خلافية ، بادئًا بتحرير محل النزاع مع ذكر سبب الخلاف إن

وجد ، أو تيسر لي استنباطه، وبعد ذكر كل قول أو مذهب ، أذكر أدلته مع بيان وجه الدلالة منها ومناقشة الأدلة من خلال ما ورد عليها من اعتراضات ، وأجوبتها إن وجدت، ثم أنتقل إلي الترجيح ثم أذكر نوع الخلاف . لفظي أو معنوي . فإن كان الخلاف معنويًا أشير إلى بعض الفروع الفقهية التي كانت أثرًا للخلاف .

طريقتي في البحث :

١ – قمت بدراسة شخصية ابن أبي هريرة ، والعصر الذي عاش فيه .

٢ – أبرزت رأي ابن أبي هريرة . رحمه الله . في كل مسألة وجدت له فيها رأيًا فأضع عنوانًا لكل مسألة ثم أحرر محل النزاع إن وجد ، ثم أذكر خلاف الأصوليين في المسألة على أهم الأقوال ، وأذكر أدلة كل فريق ، بادئاً بذكر الأدلة القرآنية ،ثم ذكر الأدلة من السنة المطهرة ، ثم الإجماع ، ثم القياس ، ثم غيرها من الأدلة مما ذكره العلماء ، ثم أتبعت ذلك بمناقشة الأدلة ، من خلال ما ورد عليها من اعتراضات وأجوبتها إن وجدت ،ثم أذكر بعدها رأي ابن أبي هريرة . رحمه الله . فقط ، ثم أخرج بعدها بالرأي الراجح في كل مسألة من المسائل ، ثم أذكر نوع الخلاف . لفظيًا أو معنويًا . فإن كان الخلاف معنويًا أشير إلى بعض الفروع الفقهية التي كانت أثرًا للخلاف .

٣ – اعتمدت في هذا البحث على أمهات الكتب في الأصول والتراجم ، وبعض الكتب الحديثة على سبيل الاستئناس ، ووثقت آراء ابن أبي هريرة . رحمه الله . من كتب الشافعية ، كما ذكرت آراء كل عالم من كتب المذهب الذي ينتمي إليه .

٤ – ذكرت الآيات مشكلة ، وبأسماء السور ، وأرقام الآيات .

٥ – قمت بتخريج الأحاديث ، فإن وجدت الحديث في صحيح البخاري ومسلم أو أحدهما اكتفيت بذلك وأذكره باسم الكتاب ، والباب ، ورقمه ، ورقم الجزء والصفحة ، وإن لم أجده في واحد منهما ذكرته عند

أهل السنن بالطريقة التي أذكره بها في الصحيحين ، وزدت على ذلك حكم بعض العلماء عليه بالصحة أو الضعف .

٦- قمت بترجمة للأعلام الواردة في ثنايا البحث من غير المشهورين ، معتمدًا على كتب التراجم والطبقات.

٧- قمت بتعريف المصطلحات الغامضة التي تحتاج إلى توضيح.

٨- تقصيت التعمق في البحث مع الإيجاز غير المخل، وسهولة الألفاظ ، ووضوح التراكيب، متجنباً الاستطراد والحشو.

٩- ذيلت هذا البحث بخاتمة ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

١٠- قمت بعمل فهارس تفصيلية كما يلي:

أ- فهرس الآيات القرآنية.

ب- فهرس الأحاديث والآثار.

ج- فهرس الأعلام.

د- فهرس المراجع.

هـ- فهرس الموضوعات.

٩ – قمت بعمل ملخص للرسالة باللغة الإنجليزية .

خطة البحث :

قسمت البحث إلى مقدمة ، وثمانية فصول ، وخاتمة :

المقدمة : ذكرت فيها أسباب اختياري للموضوع ، ومشكلات الدراسة ، ومنهجي في البحث ، وخطة البحث .

الفصل الأول : (تمهيدي) : القاضي أبو علي بن أبي هريرة حياته وعصره ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : حياة ابن أبي هريرة ويتكون من سبعة مطالب :

المطلب الأول نسبه ، ولقبه ، وكنيته .

المطلب الثاني: مولده ، ونشأته .

المطلب الثالث: طلبه للعلم ، ومؤلفاته .

المطلب الرابع: أبرز شيوخه، وتأثيرهم فيه .

المطلب الخامس : تلاميذه .

المطلب السادس : مكانته العلمية ، وثناء العلماء عليه .

المطلب السابع : وفاته .

المبحث الثاني : عصر ابن أبي هريرة ويتكون من ثلاثة مطالب : .

المطلب الأول : الحالة السياسية .

المطلب الثاني : الحالة الاجتماعية ، والاقتصادية .

المطلب الثالث : الحالة الفكرية ، والعلمية .

الفصل الثاني : آراء ابن أبي هريرة في الحكم الشرعي : وفيه تمهيد ، وخمسة مباحث :

التمهيد : فيه تعريف الحكم الشرعي ، وأقسامه .

المبحث الأول : شكر المنعم .

المبحث الثاني : حكم الأعيان المنتفع بها قبل ورود الشرع .

المبحث الثالث : الواجب الموسع ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : إثبات الواجب الموسع .

المطلب الثاني : ترك الواجب الموسع أول الوقت بشرط العزم .

المطلب الثالث : بم يضيق الواجب الموسع ؟

المبحث الرابع : هل يجب الأمر المطلق على الفور أو التراخي ؟

المبحث الخامس : حكم ترك المندوب إذا صار شعارًا للمبتدعة .

الفصل الثالث : آراء ابن أبي هريرة في أبحاث يشترك فيها الكتاب والسنة : وفيه تمهيد وسبعة مباحث :

التمهيد : فيه تعريف الكتاب ، والسنة .

المبحث الأول : حول تأخير البيان .

المبحث الثاني : العموم والخصوص .

المبحث الثالث : الاستثناء .

المبحث الرابع : المطلق والمقيد .

المبحث الخامس : المشترك .

المبحث السادس : الأمر المطلق .

المبحث السابع : النسخ .

الفصل الرابع : آراء ابن أبي هريرة في مسائل تتعلق بالسنة خاصة : وفيه تمهيد وخمسة مباحث :

التمهيد : فيه عصمة الأنبياء . عليهم السلام، وأقسام أفعاله . صلى الله عليه وآله وسلم .

المبحث الأول : أفعال النبي . صلى الله عليه وسلم . إذا قصد بها القربة .

المبحث الثاني : أفعال النبي . صلى الله عليه وسلم . المجردة إذا لم يقصد بها القربة .

المبحث الثالث : ما فعله النبي . صلى الله عليه وسلم . لمعنى ثم زال ذلك المعنى منه .

المبحث الرابع : ما فعله النبي . صلى الله عليه وسلم . ولم يُعلم سببه .

المبحث الخامس : التقرير .

الفصل الخامس : آراء ابن أبي هريرة في مسائل الإجماع وفيه تمهيد وخمسة مباحث :

التمهيد : فيه تعريف الإجماع ، وحجيته ، ودليله .

المبحث الأول : إجماع الأمم السابقة .

المبحث الثاني : هل يعتد بخلاف الظاهرية في الإجماع ؟

المبحث الثالث : إذا لم يبق إلا مجتهد واحد فهل قوله حجة كالإجماع ؟

المبحث الرابع: حجية الإجماع السكوتي .

المبحث الخامس : الإجماع على شيء سبق خلافه بسبب موت المخالف .

الفصل السادس : آراء ابن أبي هريرة في القياس ، والأدلة المختلف فيها ، وفيه تمهيد وأربعة مباحث :

التمهيد : فيه تعريف القياس ، وحجيته .

المبحث الأول : الفرق بين القياس وبين الاجتهاد .

المبحث الثاني : العلة وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : تعريف العلة لغة ، واصطلاحًا.

المطلب الثاني : تخصيص العلة .

المطلب الثالث : هل الدوران يفيد العلية ؟

المبحث الثالث : ما يجري فيه القياس وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : القياس في الحدود ، والكفارات ، والمقدرات .

المطلب الثاني : القياس في الرخص .

المطلب الثالث : القياس في الأسماء .

المبحث الرابع : الأدلة المختلف فيها التي وجدت فيها رأيًا لابن أبي هريرة وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : دلالة الاقتران .

المطلب الثاني: قول الصحابي .

المطلب الثالث: حكم الاستدلال على فساد الشيء بعدم الدليل على صحته .

الفصل السابع : آراء ابن أبي هريرة في مسائل الاجتهاد ، والتقليد ، والفتوى ، وفيه تمهيد وثلاثة مباحث :

التمهيد : فيه تعريف الاجتهاد لغةً ، واصطلاحًا ، وشروط المجتهد .

المبحث الأول : الاجتهاد وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم .

المطلب الثاني : هل كان الاجتهاد من الأنبياء . عليهم السلام . جائزًا أو واجبًا ؟

المطلب الثالث: هل إذا اجتهد النبي . صلى الله عليه وسلم . يخطئ أم هو معصوم ؟

المطلب الرابع : هل كل مجتهد مصيب ، أو المصيب واحد ؟

المبحث الثاني : التقليد وفيه مطلبان :

المطلب الأول : لو اختار المقلد الأهون من كل مذهب هل يفسق ؟

المطلب الثاني : تقليد المجتهد لمجتهد آخر .

المبحث الثالث : الفتوى وفيه مسألة : من أسلم وهو قريب العهد فلقيه رجل من المسلمين على ظاهر الإسلام فأفتاه .